العدساني: على الحكومة متابعة «التجاوزات المالية»

أكد النائب رياض العدساني أن الملفات المالية التي سبق وان طرحها في الاستجوابين الموجهين إلى وزير المالية المستقيل تحتوي على مخالفات صارخة وتجاوزات صريحة وأبرزها الصندوق الماليزي وصندوق الموانئ وقضية المدير الأسبق لمؤسسة التأمينات والحكم الصادر بحق شركة «ايرباص» والذي ذكر اسم الكويت غيرها من التجاوزات المالية الضخمة تتعلق بشركات وأفراد وشبهات غسل أموال، ولم تتعامل الجهات المختصة الحكومية بحكمة مع هذه القضايا ولا وفق المعايير الصحيحة وبالأخص وحدة التحريات المالية الكويتية.

وأضاف العدساني أن الملفات المتعلقة بتضخم حسابات نواب وشبهات غسل أموال وحركة الرصيد البنكي غير الطبيعية يثير شبهات بالتعاملات المالية في مختلف التعاملات تحويلات وإيداعات وأسهم وغيرها من الشبهات المالية والجرائم القانونية والتجاوزات والمخالفات الصارخة، موضحا ان الحكومة تتعامل مع هذه الملفات بجدية وفق الإجراءات القانونية والمعايير الصحيحة، مؤكدا أن التعاون مع الحكومة للمصلحة العامة فقط ومحاسبتها في حال التقصير عن القيام بواجباتها.

وأشار إلى أن هذه الملفات والقضايا هي محل اهتمام كونها تتعلق بأموال عامة وخاصة داخل الكويت وخارجها، لذا يتطلب من الحكومة كل في مجال اختصاصه القيام بالدور الأصيل بالإضافة إلى متابعة تلك الملفات والقضايا والتجاوزات المالية الصريحة.

رياض العدساني

الحويلة: لماذا لم يستكمل «الملف الإلكتروني» بـ «العدان»؟

وجه النائب د.محمد الحويلة سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ باسل الصباح، قال في مقدمته: إن مستشفى العدان ومراكز الرعاية الأولية في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير تفتقر لتطبيق الملف الالكتروني لخدمة المريض والارتقاء بالمستوى الصحي الأفضل، وحفظ المعلومات الطبية في مكان واحد، حيث تم تطبيق هذا المشروع في العديد من مستشفيات الكويت عدا مستشفى العدان الوحيد الذي يخدم محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير ويعاني من ازدحام شديد. وحتى الآن مشروع الملف الإلكتروني موجود في مركز الدبوس للقلب مطبق بالكامل وأجزاء من الباطنية والحوادث فقط، فان التأخير في تطبيق الملف الالكتروني يزيد من الأخطاء في البرنامج العلاجي للمريض وصعوبة متابعة حالة المريض الصحية يصعب على المريض التواصل مع الفريق الطبي (أطباء وصيادلة وتمريض والمختبرات والاشعة). وطالب بتزويده وإفادته بالآتي:

1 ـ لماذا لم يتم استكمال مشروع الملف الإلكتروني بمستشفى العدان ومراكز الرعاية الأولية في محافظتي الأحمدي ومبارك الكبير؟

2 ـ ما خطة وزارة الصحة بالنسبة لمشروع الملف الالكتروني بمستشفى العدان؟

3 ـ لماذا لا يوجد نظام للملف الالكتروني بمركز صباح الأحمد التخصصي وربطة بمستشفى العدان؟ وما خطة وزارة الصحة في هذا الشأن؟

4 ـ ما الذي تم إنجازه في مشروع توسعة مستشفى العدان حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ وأسباب التأخير في الإنجاز؟

5 ـ ما خطة الوزارة للتوسع في زيادة عدد الأسرة والكادر الطبي للمستشفى؟

6 ـ ما المنشآت الملحقة التي تنوي الوزارة إنشاءها للمستشفى؟

7 ـ ما الخدمات الطبية الجديدة التي ستوفرها الوزارة لمستشفى العدان؟

د.محمد الحويلة

الدلال: كم المبالغ التي صُرفت للعلاج في الخارج منذ عام 2015 حتى اليوم؟

وجه النائب محمد الدلال سؤالا إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الصباح قال في مقدمته: نشرت جريدة «واشنطن بوست» الأميركية في تاريخ 7 اغسطس 2020 مقالا ذكر فيه ان هناك ديونا على الكويت بمبالغ متراكمة منذ عام 2017ـ 2020م تقدر بـ(677) مليون دولار أميركي لمستشفيات أميركية يصل عددها 45 مستشفى او مركزا صحيا لم تسدد بحسب ما ذكر في المقال، وفي ظل الحديث عن ميزانية الدولة وتعثرها والعجز في الميزانية العامة وعن مدى قدرة جهات الدولة على سداد ديونها، وحرصا على سمعة الكويت الخارجية وحماية لوضع الدولة ومؤسساتها القانوني.

وطالب النائب محمد الدلال بتزويده وإفادته بالآتي:

1ـ ما صحة ما جاء في الصحيفة الأميركية بشأن ديون الكويت لعدد المستشفيات الأميركية؟ وإن كان الادعاء صحيح فكم هو المبلغ الحقيقي المطالب فيه وما اسباب عدم السداد إذا كانت المطالبات صحيحة قانونيا؟

2ـ كم المبالغ التي صرفت للعلاج في الخارج منذ عام 2015 الى يومنا هذا، يرجى تزويدنا بإحصائية تفصيلية، وما المبالغ التي تم رصدها من ميزانية الدولة لإدارة العلاج في الخارج لكل دولة من دول العالم؟

3ـ هل توجد دعاوى قضائية قائمة في أميركا بشأن مطالبات مالية ضد وزارة الصحة وهل توجد أحكام قضائية ضد الوزارة؟

محمد الدلال

الساعات الطويلة هذه أصبحت مرهقة لعيون الطاقم الطبي

الشاهين: بدل شاشة للأطباء أسوة بباقي وظائف الدولة

قدم النائب أسامة الشاهين اقتراحا برغبة جاء كالتالي: إذا ما استعرضنا معظم الوظائف الحكومية ممن يقضون ساعات طويلة على جهاز الكمبيوتر فإنهم يحصلون نظير ذلك على بدل شاشة، وفي السنوات الأخيرة قامت وزارة الصحة بإعداد نظام إلكتروني.

وبموجب تفعيل الملفات الإلكترونية في أغلب مستشفيات وزارة الصحة، سواء بشكل كامل كمستشفى جابر أو بشكل جزئي كمستشفى الفروانية ومستشفى مبارك، حيث أصبح الأطباء يقضون ساعات طويلة جدا على شاشة الكمبيوتر لمتابعة أمور المرضى من تحاليل وتقارير الأشعة الى كتابة التقارير اليومية وتقارير الدخول والخروج، بالإضافة إلى صرف العلاجات وكتابة الخروجيات.

إن الساعات الطويلة هذه أصبحت مرهقة لعيون الطاقم الطبي ولذلك لا بد من معاملة الأطباء كباقي موظفي الدولة ويتم صرف بدل شاشة لهم أسوة بغيرهم من الوظائف والمهن الأخرى.

لذا، فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «صرف بدل الشاشة للأطباء، أسوة بباقي وظائف الدولة».

أسامة الشاهين

استفسر عن إجراءات الوزارة في هذا الشأن

الكندري يسأل «الصحة» عن أسباب تأخير إنشاء مستشفى التأمينات

وجه النائب عبدالله الكندري سؤالا برلمانيا الى وزير الصحة الشيخ د.باسل الصباح جاء فيه: أسند الدستور الى الدولة مسؤولية توفير الرعاية الصحية باعتبارها من الأمور المهمة لسلامة المجتمع وعنصرا هاما لحماية المواطن والمقيم.

وبالنظر الى ما شهدته الساحة مؤخرا والآثار التي شكلتها جائحة كورونا من عدم انجاز الخطط التي وضعت في برنامج عمل الحكومة من توفير المستشفيات والمراكز الطبية التي تضمن تحقيق الأمن الصحي وبما يتطلب من استكمال بناء المستشفيات وتزويدها بالكوادر الطبية والخدمات التمريضية.

وبالنظر الى ما تبين من المتابعة لإجراءات وزارة الصحة في هذا الشأن عدم تنفيذ انشاء مستشفى التأمينات رغم صدور قرار المجلس البلدي رقم (م ب/ ف8/391/16/ 2010)، ولم يتم العمل به رغم تأكيد مساهمته في الجهود الخاصة بمواجهة جائحة كورونا واضطرار أجهزة الدولة الى دعم بناء مستشفيات ميدانية، وهذا الأمر الذي تطلب السؤال عن أسباب تأخير انجاز هذا المستشفى وإجراءات الوزارة بشأنه.

(نص السؤال)

1ـ ما الأسباب التي حالت دون قيام الوزارة بإجراءات انشاء مستشفى التأمينات؟

2ـ ما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة حتى الآن في إطار تنفيذ هذا المشروع؟ ومتى متوقع انجاز العمل به؟

3ـ ما العقبات ـ ان وجدت ـ والتي تحول دون استكمال البناء؟

4ـ هل أعدت الوزارة الدراسات اللازمة لتوفير الأجهزة والمعدات والكوادر الطبية والهيئة التمريضية لهذا المستشفى والمقرر استيعابه لخدمة أكثر من 130 ألف متقاعد؟

5ـ يرجى تزويدي بكل الأوراق والعقود والقرارات ذات الصلة بهذا المشروع وما تم بشأنه حتى تاريخ هذا السؤال؟

عبدالله الكندري

لجنة الميزانيات وافقت عليها لتحويل نصيب الخزينة العامة من أرباح بعضها دعماً لمواردها المالية

الحسابات الختامية لـ «الموانئ» وهيئة الصناعة و«الاتصالات» وصندوق التنمية الاقتصادية.. على جدول أعمال المجلس

على كل جهة حكومية ذات ميزانية مستقلة توجيه احتياطياتها المالية المحتجزة لديها لتنفيذ مشاريعها المعتمدة بما يضمن تعظيم صافي أرباحها لما لذلك من آثار مباشرة على الاحتياطي العام

أدرج على جدول أعمال مجلس الأمة التقرير السادس للجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن مشاريع القوانين باعتماد الحسابات الختامية للجهات المستقلة عن السنتين الماليتين 2019/2018 ـ 2020/2019 وعددها 8 مشاريع بقانون. وخصص التقرير للحسابات الختامية لكل من مؤسسة الموانئ الكويتية والهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وانتهى قرار اللجنة إلى الموافقة على الحسابات الختامية لهذه الجهات وتحويل نصيب الخزينة العامة من أرباح بعضها دعما لمواردها المالية.

عدنان عبدالصمد في تصريح سابق عن اللجنة

مؤسسة الموانئ الكويتية

وبلغت الإيرادات الإجمالية في الحساب الختامي لمؤسسة الموانئ الكويتية للسنة المالية 2019/2018 مبلغا وقدره 97,455,390 دينارا، فيما بلغت المصروفات 48,960,995 دينارا.

ويؤول صافي الربح البالغ 48,494,395 دينارا إلى الخزانة العامة للدولة.

وبلغت الإيرادات الاجمالية في الحساب الختامي لمؤسسة الموانئ الكويتية للسنة المالية 2020/2019 مبلغا قدره 101,308,440 دينارا، فيما بلغت المصروفات 51,125,699 دينارا.

ويؤول صافي الربح البالغ 50,182,741 دينارا إلى الخزانة العامة للدولة.

الهيئة العامة للصناعة

وبلغت الإيرادات الإجمالية في الحساب الختامي للهيئة العامة للصناعة للسنة المالية 2019/2018 مبلغا قدره 95,113,059 /810 دينارا، فيما بلغت المصروفات 44,067,216 /115 دينارا.

وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للهيئة العامة للصناعة للسنة المالية 2019/2018 مبلغ 48,960,995 /695 دينارا توزع على النحو الآتي:

1 ـ يحول مبلغ 48,494,395 /600 دينارا إلى الخزانة العامة للدولة.

2 ـ يؤول مبلغ 464,600 /095 دينارا إلى مؤسسة الموانئ الكويتية.

الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات

وبلغت الإيرادات الإجمالية في الحساب الختامي للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات للسنة المالية 2019/2018 مبلغا قدره 51,045,843 /695 دينارا، فيما بلغت المصروفات 774,649,91 /007 دينارا توزع على النحو الآتي:

1ـ يحول مبلغ 5,459,446 /600 دينارا إلى الخزانة العامة للدولة وفقا للمادة 38 من القانون رقم 56 لسنة 1996.

2 ـ يؤول مبلغ 45,586,397 /095 دينارا إلى الخزانة العامة للدولة وفقا للمادة 38 من القانون رقم 56 لسنة 1996.

وبلغت الإيرادات الإجمالية في الحساب الختامي للهيئة العامة للصناعة للسنة المالية 2020/2019 مبلغا قدره 97,455,390 /810 دينارا، فيما بلغت المصروفات 47,408,474 /018 دينارا.

وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات للهيئة العامة للصناعة للسنة المالية 2020/2019 مبلغ 48,960,995 /989 دينارا توزع على النحو الآتي:

1ـ يحول مبلغ 5,459,446 /200 دينارا إلى الخزانة العامة للدولة وفقا للمادة 38 من القانون رقم 56 لسنة 1996.

2ـ يؤول مبلغ 44,366,174 /789 دينارا إلى الخزانة العامة للدولة وفقا للمادة 38 من القانون رقم 56 لسنة 1996.

الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات

وبلغت الإيرادات الإجمالية في الحساب الختامي للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات للسنة المالية 2019/2018 مبلغا قدره 76,862,530 /812 دينارا (ستة وسبعين مليونا وثمانمائة واثنين وستين ألفا وخمسمائة وثلاثين دينارا وثمانمائة واثني عشر فلسا فقط لا غير)، فيما بلغت المصروفات الإجمالية مبلغ 15,999,496 /447 دينارا (خمسة عشر مليونا وتسعمائة وتسعة وتسعين ألفا وأربعمائة وستة وتسعين دينارا وأربعمائة وسبعة وأربعين فلسا فقط لا غير).

وبلغ صافي الربح 60,863,034 /365 دينارا (ستين مليونا وثمانمائة وثلاثة وستين ألفا وأربعة وثلاثين دينارا وثلاثمائة وخمسة وستين فلسا فقط لا غير) موزعة على النحو الآتي:

1ـ يحول مبلغ 6,086,303 /437 دينارا (ستة ملايين وستة وثمانين ألفا وثلاثمائة وثلاثة دنانير وأربعمائة وسبعة وثلاثين فلسا فقط لا غير) تمثل 10٪ من صافي الأرباح إلى احتياطي الهيئة.

2ـ يؤول 54,776,730 /928 دينارا (أربعة وخمسين مليونا وسبعمائة وستة وسبعين ألفا وسبعمائة وثلاثين دينارا وتسعمائة وثمانية وعشرين فلسا فقط لا غير) إلى الخزانة العامة للدولة.

وبلغت الإيرادات الإجمالية في الحساب الختامي للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات للسنة المالية 2020/2019 مبلغ 95,220,044 /701 دينارا (خمسة وتسعين مليونا ومائتين وعشرين ألفا وأربعة وأربعين دينارا وسبعمائة وواحد فلس فقط لا غير)، فيما بلغت المصروفات 18,520,766 /602 دينارا (ثمانية عشر مليونا وخمسمائة وعشرين ألفا وسبعمائة وستة وستين دينارا وستمائة وفلسين فقط لا غير).

وبلغ صافي الربح 76,699,278 /099 دينارا (ستة وسبعين مليونا وستمائة وتسعة وتسعين ألفا ومائتين وثمانية وسبعين دينارا وتسعة وتسعين فلسا فقط لا غير) موزعة على النحو الآتي:

1ـ يحول مبلغ 7,669,927 /809 دينارا (سبعة ملايين وستمائة وتسعة وستين ألفا وتسعمائة وسبعة وعشرين دينارا وثمانمائة وتسعة فلوس فقط لا غير) يمثل 10٪ من صافي الأرباح إلى احتياطي الهيئة.

2ـ يؤول 69,029,350 /290 دينارا (تسعة وستين مليونا وتسعة وعشرين ألفا وثلاثمائة وخمسين دينارا ومائتين وتسعين فلسا فقط لا غير) إلى الخزانة العامة للدولة.

الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

بلغت الإيرادات الاجمالية في الحساب الختامي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للسنة المالية 2019/2018 مبلغ 208,544,788 دينارا، فيما بلغت المصروفات الإجمالية مبلغ 24,293,070 دينارا.

ويضاف صافي زيادة الإيرادات على المصروفات وقدرها 184,251,718 دينارا بعد استقطاع حصة المؤسسة العامة للرعاية السكنية وفق الشرائح التدرجية التصاعدية في حساب الاحتياطي العام للصندوق وفقا للتوزيع الآتي:

1ـ يحول مبلغ 16,387,758 دينارا (ستة عشر مليونا وثلاثمائة وسبعة وثمانين ألفا وسبعمائة وثمانية وخمسين دينارا فقط لا غير).

2ـ يحول مبلغ 167,863,960 دينارا إلى الاحتياطي العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

وبلغت الإيرادات الإجمالية في الحساب الختامي للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية للسنة المالية 2020/2019 مبلغ 36,719,180 دينارا، فيما بلغت المصروفات الإجمالية مبلغ 24,226,588 دينارا.

ويضاف صافي زيادة الإيرادات على المصروفات وقدرها 12,492,592 دينارا بعد استقطاع حصة المؤسسة العامة للرعاية السكنية وفق الشرائح التدرجية التصاعدية في حساب الاحتياطي العام للصندوق وفقا للتوزيع الآتي:

1ـ يحول مبلغ 624,630 دينارا إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

2ـ يحول مبلغ 11,867,962 دينارا إلى الاحتياطي العام للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

ولفتت لجنة الميزانيات في تقريرها إلى أن إقرار الحسابات الختامية المذكورة لا يعني أنها خالية من الملاحظات والمخالفات المالية، حيث أرجئ نقاشها إلى بداية الفصل التشريعي المقبل مع تكليف الجهات الرقابية لتقييم الإجراءات الحكومية المتخذة في تسويتها.

واشارت اللجنة إلى أن أرباح بنك الكويت المركزي سيستمر تحويلها إلى احتياطية العام لاستكمال سقفه المقترح البالغ مليار دينار موضحة أن نسبة تغطيته له وصلت 95٪، وأنه في حال اكتمال الرصيد المستهدف سيئول للخزينة العامة للدولة كامل أرباحه مستقبلا.

وقالت اللجنة إنه بإقرار مجلس الأمة للحسابات الختامية للجهات المشمولة في التقرير، فإنه سيئول إلى خزينة الدولة نحو 307 ملايين دينار تمثل نصيبها من أرباح كل من: مؤسسة الموانئ الكويتية ـ الهيئة العامة للصناعة ـ الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات.

وأضافت «وسيؤول للمؤسسة العامة للرعاية السكنية نحو 17 مليون دينار في حال إقرار مجلس الأمة للحسابات الختامية للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والتي تمثل نصيبها من أرباحه عن السنتين الماليتين 2019/2018 ـ 2020/2019».

وأكدت اللجنة في تقريرها أنه بعد إقرار مجلس الأمة للحسابات الختامية، سيكون إجمالي ما تم رفده لخزينة الدولة من أرباح الجهات المستقلة نحو 10 مليارات دينار منذبدء تنسيق الحكومة مع مجلس الأمة في هذا الشأن، لافتة إلى أن بعض تلك الأرباح سترحل فور اعتماد الحسابات الختامية، وأخرى تمت جدولتها لتسدد على دفعات معينة متفق عليها. وقالت إن اجمالي الاستقطاعات المحولة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية من صافي أرباح الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تبلغ نحو 377 مليون دينار منذ إقرار التعديلات التشريعية على قانون إنشائه.

وختمت اللجنة تقريرها بعدد من التوصيات جاءت كالآتي:

1ـ متابعة الحكومة مع الهيئة العامة للاستثمار لتوريد ما للخزينة العامة للدولة من حقوق مالية من أرباح الجهات الحكومية ذات الميزانية المستقلة دعما لمواردها المالية.

2ـ على كل جهة حكومية ذات ميزانية مستقلة توجيه احتياطياتها المالية المحتجزة لديها لتنفيذ مشاريعها المعتمدة بما يضمن تعظيم صافي أرباحها لما لذلك من آثار مباشرة على الاحتياطي العام للدولة باعتبارها جزءا من أصوله.

3ـ عدم توظيف الاحتياطيات المالية المحتجزة لدى الجهات الحكومية ذات الميزانية المستقلة باستثمارات طويلة الأجل تجنبا لتأخير تنفيذ مشاريعها الرأسمالية مع ما يصاحب ذلك من تعارض للغرض الذي احتجزت من أجله.